مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إستناد الممكنات إلى الله تعالى إبتداءً عند الأشاعرة:

الأستاذ المساعد الدكتور عبدالله محمد كريم.
/قسم أصول الدين/ كلية العلوم الإسلامية/جامعة السليمانية/محافظة السليمانية/العراق.
07717269001
abdullah.karim@univsul.edu.iq

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٩/١١/٢
القبول: ٢٠١٩/١٢/٣
النشر: خريف ٢٠١٩

Doi :
10.25212/lfu.qzj.4.4.13

الكلمات المفتاحية:
Ash'ari
Actions of servants
Livelihood
Term
Mu'tazilah

الملخص

عنوان بحثي ـ إستناد جميع الممكنات إلى الله تعالى إبتداء عند الأشاعرة، تكلمت بشكل مختصر عن مذهب الأشاعرة في هذا الموضوع، وجعلته في مقدمة ومبحثين، المبحث الأول: فيما يتعلق هذا الموضوع بالمسائل العقائدية من خلال مطلبين: المطلب الأول: فيما تعلق بالقضاء والقدر، وأفعال العباد، والمطلب الثاني: فيما تعلق بالرزق والأجل ومعناهما عند الأشاعرة.

والمبحث الثاني: خصصته بما تعلق بهذا الموضوع من المسائل الكلامية، وذلك من خلال مطلبين: المطلب الأول: بيّنت فيه مسألة التوليد أي الآثار الحاصلة من الأفعال، والردّ على المعتزلة، والمطلب الثاني: تكلمت فيه عن الحسن والقبح، والأصلح للعباد مع الردّ على المعتزلة، ثمّ تأتي الخاتمة، ثمّ ذكر أسماء المصادر، وخلاصة البحث باللغتي العربية والكوردية والإنكليزية.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مقدمة:

عندما ظهرت المعتزلة جعلوا العقل عاملاً جوهرياً، وهو المسلمة الأولى في تثبيت مباحثهم وقضاياهم، ولا معنى للعقل إذا لم يكن حرّاً، وحرّيته مرتبطة بحرّية الإنسان لأهمية العقل في موضوع العدل والحرّية ودراسة أفعال الإنسان والتحسين والتقبيح.

ومن الأسباب التي دفعت المعتزلة إلى سلك هذا المنهج: إنّ الأدلة من القرآن والسنة لا تكفي في إلزام الخصم بل تحتاج في تعضيدها وإظهار صحتها إلى العقل السليم إلا أنّ هذا الزعم غير مسلّم به من قبل جميع المسلمين، لأنّ العقل وإن كان ضرورياً لقيادة قِوى الإنسان الإدراكية والبدنية، لكن لابّد له من ضابط لأحكامه في الإيمان بالله تعالى والإيمان بصفاته عزّ وجلّ، وهو الوحي من الله إلى رسوله صلى الله عليه وسلم، ولهذا إنّ الأشاعرة قدموا النص في بعض الأحيان على العقل في تحرير مسائلهم إبتداءاً:

من مؤلفات مؤسس المذهب، والباقلاني في (التمهيد)، والبزدوي في (أصول الدين)، والجويني في (الإرشاد)، والإسفراني في (التبصير في الدين، وتميز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين)، والغزالي في (كتاب الأربعين في أصول الدين) في مثل مسألة وجود الله تعالى، وإثبات الصفات له من الكلام، والإرادة، والمشيئة، والسمع، والبصر، والحياة، والقدرة، والرؤية، والقضاء والقدر، والإيمان، والوعد والوعيد ..... وغيرها.

فكل مسألة عند الأشاعرة قال العقل بجوازها ورد النص بوقوعها، فيجب التسليم لها والتصديق بها، وحتى الإيمان الشرعي يصبح واجباً بعد نزول الوحي لا قبله لسبب قصور العقل، وحاجة العقل إلى النص، مثلاً قال الإمام الأشعري رحمه الله تعالى في كتابه اللمع:

(فإن قال قائل: ما الدليل على جواز إعادة الخلق؟ قيل له: الدليل على ذلك أنّ الله سبحانه خلقه أولاً لا على مثال سابق، فإذا خلقه أولاً لم يعيه أن يخلقه خلقاً آخر، وقد قال عزّ وجلّ: { وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أوَّل مرّة وهو بكل خلق عليم } سورة يس الآية 78 ـ 79.

قال البزدوي في كتابه ـ أصول الدين ـ (لا يجب على العاقل أداء شيء ما إلا بالخطاب من الله تعالى على لسان واحد من عباده، وكذا لا يجب عليه الإقتناع عن شيء إلا به، وبه قال الأشعري).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والجويني في كتابه ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد ـ رآى ضرورة الإعتماد على النص والعقل فقال:

(العقل لا يدرك على حسن شيئ ولا قبحه في حكم التكليف، وإنّما يتلقى التحسين والتقبيح من موراد الشرع وموجب السمع، وأصل القول في ذلك إنّ الشيئ لا يحسن لنفسه وجنسه صفة لازمة له، وكذلك القول فيما يقبح، وقد يحسن في الشرع ما يقبح مثله المساوي له في جملة إحكام صفات النفس).

وفي بحثي هذا أدرس مسألة إستناد الممكنات إلى الله تعالى إبتداءً عند الأشاعرة، وهو أساس هام في تقديم النص من القرآن والسنة على العقل عندهم، وذلك من خلال كتبهم، وبالأخص منها كتاب شرح المواقف للسيد الجرجاني، والمواقف للإيجي وهو كتاب عظيم ومطوّل في مذهب الأشاعرة، ومن المصنفات المعتبرة بين طلاب العلم، فنصُ عبارةِ الكتاب (نحن نقول: بأنّ جميع الممكنات المتكثرة كثرة لا تحصى مستندة إلى الله تعالى).

وهذه المسألة تَضمَّنَ مسائل عدة، بل أغلب مسائل الكلامية تندرج تحت هذه القاعدة، وأذكرها في بحثي بشكل مختصر، فلا أدخل في شبهات المعتزلة وردّها بالتفصيل، لأنّ ذلك يليق بالرسائل والأطروحات، فلا أتكلم فيها إلا بما يظهر للقارئ الكريم قول الأشاعرة في هذا الموضوع بشكل مختصر وموضوعي.

فخطتي وعملي أنا في هذا البحث تقسيمه قسمين: القسم الأول: ما يتعلق بالعيقدة حيث قدم الأشاعرة فيها النقلَ على العقل، والقسم الثاني: ما يتعلق بالردود الكلامية للأشاعرة على المعتزلة، ولهذا أصنف المسائلَ في مبحثين، المبحث الأول: أخصصه بما يتعلق بالعقيدة، وأجعله في مطلبين، المطلب الأول: في القضاء والقدر، وفعل العبد، وفي المطلب الثاني: أتكلم في الرزق والأجل، والمبحث الثاني: أتكلم فيه عن المسائل التي تتعلق بعلم الكلام في هذا البحث، وردّ الأشاعرة فيها، وذلك من خلال مطلبين، المطلب الأول: الرّد على المعتزلة في مسألة التوليد، والمطلب الثاني: نفي التحسين والتقبيح العقليين، وعدم وجوب الأصلح على الله تعالى، ثمّ تأتي الخاتمة لأهم ما توصلت إليها من النتائج، ثمّ أذكر أسماء المصادر والمراجع التي إعتمدت عليها، وفي الختام أذكر خلاصة البحث باللغة العربية والكوردية والإنكليزية.

المبحث الأول: المسائل العقائدية المتعلقة بمسألة الإستناد الممكنات إلى الله إبتداءً، ويتضمن مطلبين:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المطلب الأول: في القضاء والقدر، وفعل العبد:

الفرع الأول: القضاء والقدر: أتكلم فيهما من أربعة أوجه:

أولاً: معنى القضاء، والقدر:

1. القضاء من حيث اللغة: الحكم، والإخبار، والأمر، والخلق: ومنه قوله تعالى في سورة فصلت جزء من الآية 12{ فقضاهنّ سبع سموات }، والقضاء بمعنى العمل: ومنه قوله تعالى في سورة طه جزء من الآية 72 { فاقض ما أنت قاضٍ }، والجمع الأقضية، والقضية جمعها: القضايا.

والقدر من حيث اللغة: التقدير، وتقدير الله الخلقَ: تيسيره كلاً منهم لما علم أنّهم صائرون إليه من السعادة والشقاء، والقدرية: قوم ينسبون إلى التكذيب بما قدَّرَ الله من الأشياء، والقَدَر: الإسم، والقَدْر: المصدر، وجمعهما: أقدار.

2. أمّا في الإصطلاح:

فالقضاء عند الأشاعرة: إرادة الله تعالى الأزلية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص، والقدر: تعلق تلك الإرادة بالأشياء في أوقاتها المخصوصة، وإحتجوا بما ثبت في الحديث الصحيح:

{ ..... أرأيت ما يعمل الناس اليوم، ويكدحون فيه أشيئ قضى عليهم ومضى عليهم من قد ما سبق، أو فيما يستقبلون به ممّا آتاهم به فيهم، وثبتت الحجة عليهم؟، قلت: بل شيئ قضى عليهم ومضى عليهم، قال: فقال: أفلا يكون ظلماً؟، قال: ففزعت من ذلك فزعاً شديداً، وقلت: كل شيئ خلقُ الله، وملكُ يده، فلا يسأل عمّا يفعل وهم يسألون، فقال: يرحمك الله أنّي لم أرد بما سألتك إلا لأحزر عقلك، أنّ رجلين من مزينة أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالا يا رسول الله أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أشيئ قضي عليهم، ومضى عليهم من قدر سبق؟، أو فيما فيما يستقبلون به عما آتاهم به بينهم، وثبتت الحجة عليهم؟، فقال: لا بل شيئ قضي عليهم، ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله عزّ وجلّ، فقال: { ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها } سورة الشمس الآيتان 7 ـ 8.

وعند الماتريدية القضاء: الفعل مع زيادة إحكام، أو توجيه الأسباب بحركتها المقدرة إلى مسبباتها المحدودة، والقدر: تحديد الله تعالى أزلاً كل شيئ بحده الذي يوجد به من حسن وقبح، ونفع وضرّ، وما يحيط به من زمان ومكان.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بعبارة أوضح أنّ القضاء عند الأشاعرة هو: إرادته تعالى الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال، وقدره تعالى: إيجاده إيّاه على قدر مخصوص، وتقدير معين في ذواتها وأحوالها.

فالحوادث ومنها أفعال العباد بقضاء الله تعالى وقدره لأنّه الخالق لها، أو الخالق للقدرة والداعية الموجبتين لها، فناسب معناهما اللغوي الخلق والتقدير معناهما الإصطلاحي.

ثانياً: الدليل على إثبات القضاء والقدر:

القضاء والقدر خيره وشرّه: ثابتان بالكتاب والسنة، ومنكرهما شاكٌ في القرآن والسنة، و الأدلة على ذلك:

من الكتاب: قوله تعالى في سورة القمر الآية 49 { إنّا كلَّ شيئٍ خلقناه بقدر }، وقوله تعالى في سورة الذاريات الآية 49 { ومن كل شيئ خلقنا زوجين لعلكم تذكرون }.

ومن السنة: قوله صلى الله عليه وسلم { إنّ أحدكم يجمع خلقه في بطن أمّه أربعين يوماً نطفة، ثمّ يكون علقة مثل ذلك، ثمّ يكون مضغة مثل ذلك، ثمّ يرسل الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله: شقي أم سعيد، فوالذي لا إله غيره إنّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنّة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإنّ أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها }.

والمعتزلة قالوا: إذا كانت الممكنات مستندة إلى الله تعالى إبتداءً فالواجب على العبد إمّا الرضا بالكفر والفاحشة، أو عدم الرضا بهما، فإن رضي به فهو كفر، لأنّ الرضا بالكفر كفر، وفي حالة عدم الرضا لا تكون مستندة إلى الله تعالى إبتداءً عندكم، ولا تكون داخلةً في قضاء الله تعالى، وهذا القول هو ما قال به الثنوية والمجوس القائلين بوجود إلهين إثنين.

قال أبو بكر الباقلاني رحمه الله تعالى في معنى الرضا المنسوب إلى الله تعالى في قوله تعالى في سورة الزمر جزء من الآية 7 { ولا يرضى لعباده الكفر }:

(إنّ رضاه وغضبه وسخطه إنّما هي إرادته وقصده إلى نفع من في المعلوم أنّه ينفعه، وضرر من سبق علمه وخبره أنّه يضره لا غير ذلك، وكذلك الحبّ والبغض والولاية والعداوة، هو نفس الإرادة للنفع والإضرار فقط).

ثالثاً: إحاطة علم الله تعالى بالموجودات، ومسألة الجبر:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

قول الأشاعرة بإستناد الممكنات إلى الله تعالى، وإثبات صفة العلم لله تعالى، ذهبوا: أنّ الله تعالى مريد للكائنات من الخير والشرّ، والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، والإرادة: تابعة للعلم، وكلّ ما علم الله تعالى وقوعه يريده، وكلّ ما علم الله عدم وقوعه لا يريد وقوعه، لهذا صنّفهم القاضي عبدالجبار الهمداني المعتزلي من الجبرية فقال:

الجبرية من أصحاب جهم بن صفوان الذين ذهبوا إلى أنّ هذه الأفعال مخلوقة فينا لا تعلق لها بنا أصلاً، والجبرية من الأشاعرة الذين ذهبوا إلى أنّه لها بنا تعلقاً من جهة الإحداث، وإن كانت مخلوقة فينا من جهة الله تعالى، فهم يربطون عدم الإختيار بصفة العلم وهي صفة من صفات الله تعالى، وهي محيطة بجميع الموجودات، وهو علم الله تعالى في الأزل بما سيكون، وبذلك فليس في مقدور العباد الخروج ومخالفة علم الله تعالى، ويكون بذلك العباد مجبرون، ولا يمكنهم أن يخرجوا في أفعالهم عمّا سبق علمه تعالى، وإلا إنقلب علمه تعالى جهلاً، فالإنسان مقيد بعلم الله تعالى السابق، ومجبور في أفعاله وفق ما علمه الله تعالى وإنْ رآى وظنّ أنّه حرّ مختار.

وردّ عليهم الأشاعرة: بأنّ العلم صفة غير مؤثرة في خلق الأفعال، بل صفة كاشفة وهي علاقة علم بمعلوم، والعلم لايناقض معلومه، فلا تناقض بين إثبات القضاء والقدر وحرية العبد، فعلمه تعالى يعمّ المفهومات كلها الممكنة والواجبة والممتنعة، فهو أعمّ من القدرة، لأنّ القدرة تختص بالممكنات دون الواجبات والممتنعات.

فالأشاعرة قالوا: إنّ الطريق إلى معرفة قدرة العبد وإختياره عدا الأدلة النقلية هو الوجدان، فالعاقل يجد من نفسه أنّ له صفة بها يتمكن من حركة البطش وتركها دون الرعشة، لا العلم بتأتي الفعل من بعض الموجودين، وتعذره على الغير كما ذهب إليه طائفة من المعتزلة.

رابعاً: الأخذ بالأسباب مع القضاء والقدر:

حثّ القرآن في آيات كثيرة على العمل، وأنّ العمل واجب على العباد، وأن يأخذ بالأسباب، ويَقدِمَ على الأعمال بواقعية، منها قوله تعالى في سورة التوبة جزء من الآية 105 { قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون }.

ومن السنة: ما ثبت عن عليّ رضي الله عنه قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه مخصرة، فنكس فجعل ينكت بمخصرته ثمّ قال: { ما منكم من نفس منفوسة إلا كتب الله مكانها من الجنة أوالنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة }، فقال رجل يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا، وندع العمل، فمن كان منّا من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

السعادة، ومن كان منّا من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟، فقال: { إعملوا فكلّ ميسر أما أهل السعادة: فيسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة: فيسرون لعمل أهل الشقاوة، ثمّ قرأ { فأمّا من أعطى وإتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى، وأمّا من بخل وإستغنى وكذب الحسنى فسنيسره للعسرى }.

قاعدة إستناد الممكنات إلى الله تعالى، وإثبات صفة العلم لله تعالى بعيد عن الجبر المبطل للأعمال، فالعمل مع القدر مثل العمل مع سبق العلم، ولا يقتضي ترك الأعمال من جهة العبد. بل إنّ الإمام الرازي خصص الجزء التاسع بأكمله من كتابه المطالب العالية لهذا الغرض فمن أراد التفصيل عليه بمراجعة كتاب الإمام، وتكلم سعد التفتازاني في شرح المقاصد بشكل مفصل في الجزء الثاني من الكتاب.

الفرع الثاني: أفعال العباد: وأتكلم فيه من أربعة أوجه:

أولاً: إرادة الله تعالى، وشموليتها:

1. الإرادة في اللغة: معناها المشيئة، يقال: أراد الشيئ إذا شاءه، وشئت الشيء، أشاؤه شيئاً، مشيئة،ومشاءةً،ومشايةً:

أردته.

2. إصطلاحاً: عند الأشاعرة والمتكلمين هي:

صفة الإرادة لله تعالى من الصفات الأزلية له تعالى، وعرفت عند الأشاعرة كما في شرح المواقف بأنّها: صفة مغايرة للعلم والقدرة، توجب تلك الصفة تخصيص أحد المقدورين بالوقوع.

إتفق سلف الأمّة قبل ظهور البدع والأهواء وإضطراب الآراء على أنّ الخالق المُبدِعَ ربّ العالمين، ولا خالق له سواه، ولا مخترع إلا هو، فهذا مذهب أهل الحق، فالحوادث كلّها حدثت بقدرة الله تعالى، ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به، وبين ما تفرد الربّ بالإقتدار عليه، فالله تعالى قادر على كلّ مقدور، وهو مخترعه ومنشئوه.

وإثبات هذه الصفة ممّا دلّ عليه النقل والعقل:

فمن القرآن: قوله تعالى في سورة الرعد الآية 16 { أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيئ }، وقوله تعالى في سورة البقرة جزء من الآية 284 { والله على كل شيئ قدير } وقوله تعالى في سورة الصافات جزء من الآية 96 { والله خلقكم وما

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تعملون }، وقوله تعالى في سورة المائدة الآية 48 { ولو شاء الله لجعلكم أمّة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم }.

ومن السنة: قوله صلى الله عليه وسلم: { إنّ قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء }، ثمّ قال صلى الله عليه وسلم: { اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك }.

وقوله صلى الله عليه وسلم: { لا يقل أحدكم اللهم إغفر لي إن شئت، أرزقني إن شئت، وليعزم مسألته، إنّه يفعل ما يشاء، ولا مكره له }.

والدليل العقلي على إثبات صفة الإرادة لله تعالى، وعلى عموم الإرادة الأزلية بجميع المخلوقات هو:

أنّ الإرادة: صفة قديمة لله تعالى تقتضي تخصيص الممكنات بوجه دون وجه، وفي وقت دون وقت، لأنّ نسبة وقوع الممكن إلى الأوقات المعينة كلها سواء، فكما يقع في وقته الذي وقع فيه يمكن أن يقع قبله وبعده، فلا بدّ لتخصيصه بالوقوع دون ضده، ولتخصيص وقوعه بوقته المعين دون سائر الأوقات من ثبوت مخصص يقتضيه، وإلا لزم ترجيح أحد المتساوين على الآخر بدون مرجح وهو باطل.

فإنكار تعلق الممكنات وجميع المحدثات بالإرادة تستلزم مفاسدة عقائدية تنافي قدرة الله تعالى على مخلوقاته.

قال الجويني: إنّ إرادته لو كانت حادثة لإفتقرت إلى تعلق إرادة بها، فإنّ كلّ فعل ينشئه الفاعل، وهو عالم به وبإيقاعه على صفة مخصوصة في وقت مخصوص، فلا بدّ أن يكون قاصداً إلى إيقاعه، ونفي القصد إلى إيقاع فعل مع العلم به يلزم صاحبه نفي المقصود إلى إيقاع جميع الأفعال.

والمعتزلة قالوا: بأنّ الله تعالى مريد بإرادة حادثة، وهذه الإرادة ليست أزلية، وبذلك خالفوا أهل السنة، قال القاضي عبدالجبار الهمداني:

الإرادة: فعل من الأفعال، ومتى تعلقت بالقبيح فتجب لا محالة، وكونه تعالى عدلاً يقتضي أن تنفي عنه هذه الإرادة.

وصفة الإرادة: نحن إذا أردنا إثباته لله تعالى نثبت صحته أولاً عليه، لأنّ إثبات الصفة تترتب على صحتها، والذي يدل على أنّ هذه الصفة تصح على الله تعالى هو كونه حيّاً، بدليل أنّ من

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كان حيّاً صح أن يريد، وإذا ثبت هذا والقديم تعالى حيّ، وجب صحة أن يريد ويكره، وكيفية إستحقاقه تعالى لهذه الصفة: أنّه مريد بإرادة محدثة موجودة لا في محل.

وردّ:

إرادة الله تعالى قديمة، فلو كانت حادثة لإحتاجت إلى إرادة أخرى مستندة إلى إرادة ثالثة وهكذا، ولزم التسلسل في الإرادات الموجودة.

فلو كانت حادثة، فحدوثها إمّا بذاتها، وهذا غير جائز، لأنّ الإرادة الحادثة صفة، وقيام الصفة بنفسها غير معقول، أو حادثة بذات الله تعالى فيلزم تخصيص الذات من دون ذوات الممكنات بالإرادة القائمة بذاتها تخصيصاً بلا مخصص، لأنّ جميع الذوات على سواء.

فلكونِ الله تعالى ليس محلاً للحوادث أنّ الإرادة: قديمة لأنّ إختصاص الفاعل بالأثر أولى من إختصاص غيره به.

فإطلاق القول بأنّه تعالى مريد دلّ عليه كلام الله تعالى وكلام الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ودلّ عليه من كونه تعالى فاعلاً بالإختيار، لأنّ معناه: القصد والإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، فكان المختار ينظر إلى الطرفين، ويميل إلى أحدهما، والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده.

ثانياً: إرادة العبد الحادثة:

صفة تحصل بقدرة العبد بفعله الحاصل بقدرة الله تعالى، فإنّ الصلاة والقتل كلاهما حركة، ويمتازان بكون إحداهما طاعة والأخرى معصية، فأصل الحركة بقدرة الله تعالى، وخصوصية الوصف بقدرة العبد.

فالإرادة الحادثة هي: إرادة العبد لأفعاله وتصرفاته، وحريته في الفعل أوالترك، أجرى الله تعالى في العبد عن طريق العادة قدرةً وإختياراً في فعله المقدور مقارناً لهما إبداعاً وإحداثاً أي أنّ قدرة العبد وإرادته مقارنة لقدرته وإرادته تعالى من غير أن يكون هناك من العبد تأثير، أو مدخل في وجود الفعل سوى كونه محلاً له.

فالقدرة مع الفعل، فلو كانت قبل الفعل إنعدمت حال الفعل لأنّ الفعل عرض، والعرض لا يبقى زمانين، فيلزم وجود المقدور بدون الفعل، ويلزم أيضاً كون حصول الفعل قبل وقوعه ممكناً وهو بعينه إجتماع النقيضين أي يكون الفعل موجوداً ومعدوماً معاً.

ثالثاً: فعل العبد أمام إرادة الله تعالى:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

من جملة أفعال الله تعالى خلق الأفعال الإختيارية التي للعباد، بل لسائر الأحياء مع الإتفاق على أنّها أفعالهم لا أفعاله، إذ القائم والقاعد والآكل والشارب وغير ذلك هو الإنسان مثلاً، وإن كان الفعل مخلوقاً لله تعالى، فإنّ الفعل إنّما يستند حقيقة إلى من قام به لا من أوجده ، ألا ترى أنّ الأسود هو الجرم وإن كان السواد بخلق الله تعالى وإيجاده.

ففعل العبد مخلوق لله تعالى إبداعاً وإحداثاً، أي أنّ قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير، بل المقصود بكسبه إياه مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير ومدخل في وجوده، فقدرة الله تعالى صارت مستقلة بإعانتها، فتعلق قدرة الله تعالى بأصل الفعل، وقدرة العبد بكونه طاعة ومعصية إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا توصف بها أفعاله تعالى، فلا يلزم إجتماع المؤثرين على أثر واحد.

فعلاقة فعل العبد أمام إرادة الله تعالى هو أنّ فعل الإختياري للعبد واقع بقدرة الله تعالى، لا بقدرة العبد، فالله تعالى مريد الكائنات من الخير والشرّ، والإيمان والكفر، لأنّه موجد للكل ومبدعه، ولأنّه علم ممن يموت على كفره عدم إيمانه فإمتنع وجوده، وإلا لأمكن إنقلاب علمه جهلاً فلا يتعلق الإرادة به، والدليل على ذلك:

من القرآن: قوله تعالى في سورة التكوير الآيتان 28 ـ 29 { لمن شاء منكم أن يستقيم، وما تشاءون إلا أن يشاء الله ربّ العالمين }.

قال الجويني في تفسير هذه الآية ـ أنّه لولا أنّ الله خلقكم شائين مختارين ما كان لكم قصد يترتب عليه إتخاذ السبيل والإستقامة ..

والدليل العقلي:

1. فعل العبد ممكن، وكل ممكن مقدور لله تعالى لشمول قدرته تعالى للممكنات بأسرها، فلو وقع الفعل بقدرة العبد لإجتمع قدرتان مؤثرتان على مقدور واحد وهو محال.
2. إن كان العبد خالقاً لأفعاله لوجب أن يعلم تفاصيلها، واللازم باطل لأنّه قد ينقلب من جنب إلى جنب، ولا يشعر بكمية ذلك الفعل، وكيفيته.
3. إستقلال العبد في فعله يمكنه من الفعل والترك، ويرجح فعله على تركه لمرجح، لأنّ عدم إحتياج وقوع أحد الجائزين إلى سبب ينسد باب إثبات الصانع.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

فثبت بهذه الأدلة القاطعة من النقل والعقل وجوب إنفراد المولى تبارك وتعالى بإيجاد المخلوقات، وثبت أيضاً أنّ للعبد إختياراً جزئياً إقتضي أن يكون هذا الإختيار الجزئي عبارة عن كونه محلاً من غير تأثير ومدخل في خلق الأفعال.

ونقول في الردّ على أهل الإعتزال: أنّ لفظ الخالق لم يطلق إلا على الله تعالى، لأنّ معناه إيجاد الشيئ من العدم إلى الوجود، ولم يرد إطلاق هذا اللفظ على العبد في القرآن إلا في آتين:

سورة المؤمنون جزء من الآية 14 { ثمّ أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين }، وسورة الصافات جزء من الآية 125 { أتدعون بعلاً وتذرون أحسن الخالقين }.

والواقع المشاهد بين نظرِ كلِ حيّ يقظٍ أنّ صفة خلق لله تعالى يغاير صفة الخلق لدى العبد من وجوه، منها:

أ. أنّ خلق الله تعالى يكون بإيجاد الشيئ من العدم إلى الوجود، وخلق العبد لا يكون إلا بالربط والتنسيق بين الأشياء الموجودة في الواقع، وليس للإنسان القدرة على إيجاد الشيئ من العدم إلى الوجود.

بـ مما خلق الله تعالى أجسامَ غير نامية كالحجر، ونامياتٍ كالحيوانات والنباتات، ففي الحيوان والنبات صفة النماء من الحسن إلى الأحسن، وما يصنعه العباد لا تكون فيه صفة النماء فلا ينمو ما يحصل من فعلِ العبد كالكرسي مثلاً، فلا نماء فيه، والتطور الحاصل فيه عبر الزمن في هيئة الشكل، لا أنّ من ذات الكرسي تحصل ذاتٌ ثانيةٌ، ولذلك خلقُ الله تعالى للأشياء أحسنُ من خلقِ عباده لها.

جـ ليس بمقدور العبد حفظ مصنوعه من الهلاك، وعدم التغير.

والمعتزلة قالوا: إنّ أفعال العباد لا يجوز أن توصف بأنّها من الله تعالى، وذلك واضح، فإنّ أفعالهم حدثت من جهتهم، وحصلت بدواعيهم وقصودهم، وإستحقوا عليها المدح والذم والثواب والعقاب، فلو كانت من جهة الله تعالى لما جاز ذلك، فلا يجوز إضافة أفعال العباد إلى الله تعالى إلا على ضرب من التوسع والمجاز، وذلك بأن تقيد بالطاعات فيقال: أنّها من جهة الله تعالى، على معنى أنّه أعاننا على ذلك، ولطف لنا، ووفقنا وعصمنا على خلافه.

رابعاً: الأمر، والرضا بالقضاء والقدر، وتعلقهما بإستناد الممكنات إلى الله تعالى إبتداءً:

تعلق الإرادة القديمة بجميع الممكنات مثل قوله تعالى في سورة غافر الآية 31{ وما الله يريد ظلماً للعباد }، وقوله تعالى في سورة الزمر الآية 7 { ولا يرضى لعباده الكفر }، وقوله تعالى في

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

سورة الأنعام الآية 125 { فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يريد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنّما يصعَّد في السماء}، وقوله تعالى في سورة هود الآية 34 { ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم }، فكل كائن مراد له، وما ليس بكائن ليس بمراد له، فالإرادة والمحبة والرضا بمعنى واحد، والدليل على ذلك:

1. خالق الأشياء كلها، وخالق الشيئ بلا إكراه مريد له بالضرورة، وجميع الممكنات مقدور لله تعالى، وإختصاص بعضها بالوقوع، وبأوقاتها المخصوصة يحتاج إلى مخصص وهو صفة الإرادة.

2. الواجب على العبد الرضا بالقضاء لا بالمقضي من الكفر والمعاصي، فلا يلزم الرضا بالكفر، لأنّ الكفر مقضي لا قضاء، والطاعة موافقة الأمر، وهو غير الإرادة، والرضا من الله تعالى إرادة الثواب وترك الإعتراض عليه، معناه: أنّ للكفر نسبتان:

أ. نسبة إلى الله تعالى بإعتبار فاعليته له، وإيجاده إيّاه.

بـ نسبة إلى العبد بإعتبار محليته له، وإتصافه به، والرضا إنّما يكون بإعتبار النسبة الأولى لا الثانية، لأنّه لا يلزم من وجوب الرضا بشيئ بإعتبار صدوره عن فاعله وجوب الرضا به بإعتبار وقوعه صفةً لشيئ آخر.

والمعتزلة قالوا: لو كانت أفعال العباد مخلوقة لله تعالى لما إستحق العباد عليها المدح والذم، والثواب والعقاب، وللزم الرضا بها أجمع، وفيها الكفر والإلحاد، والرضى بالكفر كفرٌ.

المطلب الثاني: الرزق، والأجل:

الفرع الأول: الرزق: من المسائل الرئيسة التي تتعلق بقاعدة إستناد جميع الممكنات إلى الله تعالى إبتداءً، و أتكلم فيه من وجوه:

أولاً: معنى الرزق عند الأشاعرة:

1. الرزق من حيث اللغة: يطلق على ما ينتفع به، والجمع الأرزاق، والرزق: العطاء، وهو مصدر قولك رزقه الله.

2. أمّا في الإصطلاح، فالرزق: ما صح الإنتفاع به حلالاً كان أو حراماً، فكل ما ساقه الله تعالى إلى العبد فأَكَلَه فهو رزق له من الله حلالاً كان أوحراماً، والدليل: لا يقبح من الله شيئ، ومن قال خلاف ذلك فهو يحكم على الله تعالى بـ (يجوز له، ولا يجوز له)، وهذا القول متفرع من قاعدة الحسن والقبح العقليين.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

فالرزق: مصدر سمّي به المرزوق، وهو ما ساقه الله تعالى إلى الحيوان ممّا ينتفع به، فيدخل رزق الإنسان والدواب وغيرهما من المأكول وغيره، ويخرج ما لم ينتفع به وإن كان السوق للإنتفاع، لأنّه يقال: فيمن ملك شيئاً، وتمكن من الإنتفاع به، ولم ينتفع إن ذلك لم يصر رزقاً له، وعلى هذا يصح أنّ كل أحد يستوفي رزقه، ولا يأكل أحد رزق غيره.

قال الإمام الأشعري رحمه الله تعالى: الرزق ينقسم إلى الحلال والحرام، وإلى ما لا يتصف بالتحليل والتحريم كرزق البهائم، فالله الرازق ولا رازق غيره ولا خالق سواه، ومن زعم أنّ الظلمة والذين يتعاطون ليسوا في رزق الله فقد أخرج معظم الخلائق في معظم الأوقات عن كونهم مرزوقة لله تعالى، وقال تبارك وتعالى في سورة هود جزء من الآية 6 { وما من دابّة في الأرض إلا على رزقها }.

ثانياً: علاقته بالقضاء والقدر:

الرزق: من الله تعالى، وأنّه ممّا جرت به الأقدار، ولا رازق إلا الله تعالى، والرخص والغلاء بقضاء الله تعالى وقدره، والدليل على ذلك من النصوص القطعية على أنّ الرزق من الله عزّ وجلّ، وأنّه سابق القدر قوله تعالى:

في سورة هود جزء من الآية 6 { وما من دابّة في الأرض إلا على رزقها }، وقوله تعالى في سورة الروم الآية 40 { الله الذي خلقكم ثمّ رزقكم ثمّ يميتكم ثمّ يحييكم هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيئ سبحانه وتعالى عمّا يشركون }.

ومن السنة: حديث وقوع الغلاء في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم: عن أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال الناس: يا رسول الله غلا السعر فسعِّرْ لنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم { إنّ الله هو المسعِّر القابض الباسط، وإنّي لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم، ولا مال }.

وقوله صلى الله عليه وسلم { إنّ روح القدس نفث في روعي أنّ نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله في الطلب، ولا يحملنّكم إستبطاء الرزق أن يطلبه بمعاصي الله، فإنّ الله لا يدرك ما عنده إلا بطاعته }.

فالرزق كلها جارية على حكم الله تعالى، وهي إثبات أقدار أبدال الأشياء، وهو يتعلق بما لا إختيار للعبد فيه من عزّة الوجود والرخاء، وصرف الهمم والدواعي، وتكثير الرغبات وتقليلها، وما يتعلق فيها بإختيار العباد، بل هو فعل الله تعالى، ولا مخترع سواه.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والمعتزلة بعدم قولهم بإستناد الممكنات إلى الله تعالى إبتداء، وقولهم بالتحسين والتقبيح العقليين إختلفوا في تفسيره، منهم من قال بأنّه فعل العبد، ومنهم من قال متولد من فعل الله تعالى بتقليل الأجناس وتكثير الرغبات.

قال عبدالجبار الهمداني: الرزق ينقسم إلى:

الأول: ما يحصل من جهة الله تعالى إبتداءً، نحو ما يصل إلينا من المنافع بطريقة الإرشاد ونحوه مما وصل إليه بغير علاج.

الثاني: وإلى ما يحصل بالطلب، كما يحصل بالتجارات، والزراعات، وغير ذلك.

والطلب: ينقسم إلى ما يلحقه بتركه ضرر، وإلى ما لا يلحقة بتركه ضرر، فإنّه يجب عليه الإشتغال به دفعاً للضرر عن نفسه، وما لا يلحقه بتركه ضرر فإنّه وإن إشتغل به جازَ، وحسنٌ، وإن لم يشتغل به جازَ أيضاً، وحسنٌ.

ثالثاً: الأخذ بالأسباب في تحصيل الرزق:

إذا كان الرزق من الله تعالى، فما قيمة السعي في الأرض لتحصيل الرزق؟، وهل الإيمان بكون الرزق من الله تعالى يستلزم عدم الأخذ بالأسباب في تحصليه؟.

الرزق قدر من الله تعالى، وهذا لا يعني ترك العمل والسعي والإجتهاد، فلن تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فالمسلم مطالب بالعمل.

قال الجويني في العقيدة النظامية يجب أن يفرق بين الرزق العام والرزق الخاص، فإنّ الله تكفل بالأرزاق فأودع في الأرض ما يكفي للناس، وهذا الرزق العام، وعن الرزق العام يقول الله تعالى في سورة الملك الآية 15 { هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فإمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه }.

وأمر الناس بالبحث والسعي والعمل، وعلى قدر الجهد يكون الرزق، وهذا هو الرزق الخاص، وعن الرزق الخاص يقول تعالى عقب القول السابق { فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه }.

فالسعي وتقوى الله تعالى سبيل من سبل الرزق، والطاعات سبب زيادة الرزق، والبركة فيه، والمعاصي سبب نقص الرزق، ونزع البركة منه، والله تعالى وعد الناس بزيادة الأرزاق، وأنذر عباده بنقص الرزق حالة العصيان، ومخالفة شرعه كما في قوله في سورة الأعراف الآية 96 { ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذَّبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون }.

والمعتزلة خالفوا أهل السنة في كون الحرام رزقاً للعبد، وشبهتهم في ذلك:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الحرام: لا يكون رزقاً، لأنّ الله تعالى منعنا من إنفاقه وإكتسابه، فلو كان رزقاً لم يجز ذلك، فإنّ الله تعالى قال في سورة يونس جزء من الآية 59 { قل أريتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً }، والله تعالى مدحنا بإنفاق ما رزقناه حيث قال في سورة البقرة جزء من الآية 3 { وممّا رزقناهم ينفقون }، ومعلوم أنّه لا يجوز أن يمدح على الإنفاق من الحرام.

الفرع الثاني: الأجل: وفيه مسألتان:

أ. المسألة الأولى: مفهوم الأجل عند الأشاعرة:

1. الأجل في اللغة: غاية الوقت في الموت، وحلول الدين، ونحوه، والأجل: مدة الشيئ، ومنه قوله تعالى في سورة البقرة جزء من الآية 235 { ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله }، والجمع: آجال، والتأجيل: تحديد الأجل، وأجِل الشيئُ يأجل فهو آجل وأجيل: تأخر، وهو نقيض العاجل.

2. وفي إصطلاح أهل الكلام:

الأجل: الزمان الذي علم الله تعالى أنّه يموت فيه، فهو وقت نهاية حياة الإنسان، ويكون في موقت فهو من المسائل التي تستند إلى الله إبتداءً، ولا يتصور تغير هذا المقدر بتقديم ولا تأخير، قال تعالى في سورة النحل جزء من الآية 61 { فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون }.

بـ المسألة الثانية: علاقة الأجل بفعل العبد:

جميع فرق الكلامية متفقون على أنّ من مات حتف أنفه مات بأجله، والدليل عليه: أنّ الأجل ليس المراد به ههنا إلا وقت الموت، وهو قد مات في وقت موته، وإنّما الخلاف في المقتول: لو لم يقتل كيف كان يكون حاله في الحياة والموت؟ فعلاقة الأجل بفعل العبد يكون في حالة القتل وذلك من وجوه:

1. القاتل لم يفعل ما فعل لو لم يكن ذلك قضاء وقدراً، فالكل مستند إلى الله تعالى إبتداء, وهو الخالق والمريد.

2. كيف يكون القاتل مسؤلاً عن فعل القتل؟، ويأخذ القصاص منه إذا مستنداً إلى الله تعالى، فلا يستحق الذمّ عقلاً ولا شرعاً، لكنّه مذموم فيهما قطعاً.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3. هل يعتبر القاتل قاطعاً لأجل المقتول؟، لو لم يقتل لعاش إلى أمد هو أجله الذي قدره الله تعالى له، أو التقديم والتأخير ليس للعبد بل لله عزّ وجلّ، أي أنّ الله تعالى قادر على إبقائه، وعلى أن يزيد في عمره.

ومما يدل على أنّ القاتل مسؤول على جريمته أدلة كثيرة تؤكد مسؤولية القاتل على فعله، وأنّ الإعتذار بالقَدَر مردود، من الكتاب: منه قوله تعالى في سورة البقرة جزء من الآية 178 { يأيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى }.

فأثبت الله تعالى المسؤولية، وترتب عليها ثبوت الجزاء الذي هو القصاص، لأنّها جريمة إعتداء على النفس، وليس ذلك ظلماً للفاعل بل هو جزاء له، ومنه قوله تعالى في سورة المائدة الآية 32 { من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنّه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكانّما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنّما أحيا الناس جميعاً }.

ومن السنة: قوله صلى الله عليه وسلم { كل ذنب عسى الله أنْ يغفره إلا من مات مشركاً، أو مؤمن قتل مؤمناً متعمداً }.

وسُئِل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيّ الذنب عندالله أكبر؟، قال: { أن تجعل لله نداً وهو خلقك } قلت ثمّ أيّ؟ قال: { أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك }.

فالمقتول ميت بأجله، ولا يجوز القول أنّه لو لم يقتل لما مات، لأنّه يترتب على ذلك القول بأنّ الإنسان يقدر أن يقدم آجال العباد ويؤخرها، ويقدر أن يبقي العباد، ويخرج أرواحهم، وهذا إلحاد في الدين.

وخالف المعتزلة في ذلك أهل السنة: فالمقتول عندهم مقطوع عليه أجله بناءً على قاعدتهم في العدل، وإحتجوا بقوله تعالى في سورة فاطر الآية جزء من الآية 11 { وما يعمّر من معمّر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب إنّ ذلك على الله يسير }، فقالوا: إن أردت بالقضاء الخلق فنعم، لأنّ الأجل عبارة عن حركات الفلك وهي من فضل الله تعالى، وإن أردت به الإيجاب فلا، وإن أردت به الإعلام فمن المجوز أن يرى الله تعالى الصلاح في أن يعلم بعض الملائكة حالنا في الحياة والموت، وأنّا نعيش إلى مدة ونموت بعدها.

المبحث الثاني: الردود الكلامية للأشاعرة على المعتزلةِ، ويكون من مطلبين:

المطاب الأول: ردّ الأشاعرة التوليدَ، وأبين ذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: معنى التوليد:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1. من حيث اللغة: من ولد الوليد: الصبي حين يُولَد، وتطلق الوليدة على الجارية والأمة، والولودية: الجفاء، وقلة الرفق والعلم بالأمور، والمولدة: القابلة.

2. وفي الإصطلاح:

هو: أن يوجب فعل لفاعله فعلاً آخر نحو حركة اليد وحركة المفتاح، فالأولى منهما أوجبت لفاعلها الثانيةَ سواء قصدها أو لم يقصدها.

ومعناه بشكل أوضح: الآثار الحاصلة من أفعال العبد، أو من أفعال بقية الحيوانات والجمادات كتحريك أوراق الأشجار بسبب الرياح.

إختلف المعتزلة والأشاعرة في معنى إثبات التولد بناء على إعتقاد المعتزلة في قدرة العبد وخلقه لأفعاله، وخالفهم الأشاعرة على أساس قاعدة إستناد الممكنات إلى الله تعالى إبتداءً، وبهذه القاعدة أبطل الأشاعرة ما ذهب إليه المعتزلة من التوليد.

دليل الأشاعرة على كون المتولدات مستندة إلى الله تعالى هو:

1. لا خالق إلا الله تعالى، فالله تعالى هو المتفرد بخلق كل حادث، وممّا يدل على ذلك قوله تعالى في سورة الرعد جزء من الآية 16 { الله خالق كل شيئ }

2. جميع الممكنات تستند إلى الله تعالى، والفعل المتولد ممكن فهو من الله تعالى، وليس فعلاً للعبد، قوله تعالى في سورة الواقعة الآيتان 63 ـ 64 { أفرءيتم ما تحرثون ءأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون } وقوله تعالى في سورة الأنفال جزء من الآية 17 { فلم تقتلهم ولكنّ الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكنّ الله رمى }.

3. محدودية القدرة الحادثة، إذ لا تتعلق إلا بقائم محلها، وما يقع مبايناً لمحل القدرة فلا يكون مقدوراً بها، بل يقع فعلاً للباري من غير إقتدار العبد عليه

4. المتولد إمّا مقدور للعبد أو غير مقدور له:

الأول: باطل لوجهين:

أ. السبب موجب للمسبب عند إرتفاع الموانع، فينبغي أن يستقل بوجوبه، ويستغني عن تأثير القدرة فيه، فيوجد المسبب بوجود السبب.

بـ يتصور وقوع المتولد دون توسط السبب.

والثاني: باطل أيضاً، لأنّه يثبت فعل لا فاعل له، وذلك خروج عن الدين وإنسلال عن مذهب المسلمين.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5. السبب عند المعتزلة موجب للمسبب عند عدم المانع، فيلزم أن يكون الفعل المباشر مستقلاً بإيجاب المتولد من غير تأثير للقدرة فيه.

المسألة الثانية:السبب والمسبّب، والعلّة والمعلول:

هذه المسألة متعلقة بالتولد: وهي من المسائل الهامة في العقيدة، ولها علاقة بحياة كل كائن حيّ، فكل عاقل يعرف أنّ هناك وسائل للوصول إلى الهدف، وإستعمال السبب بطريق الصحيح يؤدي إلى نتيجة إيجابية، لأنّ نظام العالم المحسوس يقوم على إرتباط السبب بالمسبب، والعلة بالمعلول، ومعرفة ذلك تكون بالتجربة، أو الحس، أو المشاهدة.

والله تعالى خالق الأسباب والمسببات كلها، وهو خالق الترابط بين العلة والمعلول، والأشاعرة لا ينكرون وجود ما خلق الله من الأسباب، بل لا يجعلونها مستقلة بالتأثير، بل هو سبب مخلوق متوقف أثره على سبب آخر كالزراعة متوقفة على المطر المتوقف على السحاب، فعادية الأسباب والعلل ثابتة عند الأشاعرة، فلا علة في الكائنات ولا معلول، ولا سبب ولا مسبب، ولا تأثير شيء في شيئ، وإنّما كان كل كائن معلول علة واحدة وهي إرادة الله تعالى، وهي السبب الحقيقي في الكون.

قاعدة إستناد الممكنات إلى الله تعالى إبتداءً إثبات لعموم سلطة إرادة الله تعالى على كل الكائنات، فالفاعل الحقيقي في كل شيئ هو الله تعالى، وليس في الكون مؤثر غيره تعالى، ومن إدعى غير ذلك فقد خاصم ربّه تبارك وتعالى، وهذه الآيات والأحاديث والأدلة المعقولة المذكورة سابقاً كلها شاهدة لما إستدل به الأشاعرة، وقولهم هذا لا يشبه قول الجبرية من أنّ العبد ليس له قدرة وإختيار بل هو كالجماد.

بل الله تعالى يخلق القدرة والإرادة في العبد ويجعلها بحيث لهما مدخل في أفعاله بأن يخلق الله تعالى إياهما على هذا الوجه ثمّ يقع الفعل بهما، فيكون فعل العبد مخلوقاً لله تعالى إبداعاً وإحداثاً ومكسوباً للعبد، فكسب العبد مقارن لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له، فمن إستعمل الأسباب وأحسن إستخدامها وصل إلى نتائج حسنة بمشيئة الله تعالى.

المطلب الثاني: نفي التحسين والتقبيح العقليين، ووجوب الأصلح على الله تعالى:

الفرع الأول: معنى التحسين والتقبيح العقليين، وسبيل إدراكهما الشرع لا العقل عند الأشاعرة:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ـ رأى المعتزلة والأشاعرة والماتريدية في الحسن: ما كان صفته صفة كمال فحسن، وما كان صفته صفة نقصان فقبيح، وما وافق الغرض الصحيح فهو حسن، وما خالفه فهو قبيح، ولا نزاع بين المتكلمين في أنّ هذين المعنيين للحسن والقبح يدركهما العقل، ولا يتوقف معرفتهما على ورود الشرع، وبعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأمّا ما يتعلق به المعرفة من حيث إستحقاق المدح والذم عجلاً، والثواب والعقاب آجلاً، فهو المحل الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة، فتعلق المدح والثواب عاجلاً وآجلاً في الحسن، أو الذمّ والعقاب كذلك في القبح شرعي عند الأشاعرة، وعقلي عند المعتزلة وعامة الماتريدية.

وإستدل الأشاعرة بما يأتي:

أ. لو كان الحسن والقبح عقليين لكان لذات الفعل، أو لجزئه، أو لصفة لازمة لذاته، أو لجزئه، وما كان كذلك لا يتبدل من الحسن إلى القبح، وبالعكس،، وليس كذلك مثل الكذب في إنقاذ المظلوم من الظالم.

بـ العبد ليس خالقاً لأفعاله، فلا يحكم العقل فيها بالحسن والقبح.

جـ الأفعال كلها سواسية ليس شيئ منها في نفسه بحيث يقتضي مدح فاعله وثوابه، ولا ذمّ فاعله وعقابه، وإنّما صارت كذلك بواسطة أمر الشارع بها، ونهيه عنها، فلا قبيح بالنسبة إلى ذات الله تعالى، فإنّه مالك الأشياء على الإطلاق، يفعل ما يشاء ويختار كما دل عليه القرآن في سورة القصص الآية 68 { وربّك يخلق مايشاء ويختار وما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عمّا يشركون}، لا علّة لصنعه، ولا غاية لفعله، أمّا بالنسبة إلينا أي العباد:

فالحسن: ما لم ينه عنه شرعاً كـ: الواجب والمندوب والمباح.

والقبح: ما نهى عنه شرعاً نهي تحريم أو تنزيه.

ـ **حقيقة الحسن والقبح عند الأشاعرة:**

1. أنّهما أمران إضافيان، ومن الأعراض في الأفعال، وليس من صفات الفعل الذاتية، ولا في صفاتها، ولا في جهاتها ما به يكون إستحقاق المدح والذم عاجلاً أو الثواب آجلاً، بل كل ذلك بجعل الشارع، وخطابه أمراً ونهياً.

وقال المعتزلة بكونهما من الأشياء الذاتية في الأفعال: والله تعالى لا يريد القبائح، فلو كان مريداً للقبيح لوجب أن يكون فاعلاً لإرادة القبيح، وإرادة القبيح قبيحة، والله تعالى لا يفعل القبيح لأنّه عالم بقبحه، ومستغنٍ عنه.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2. ولا يدركان إلا ببيان شرعي، لأنّ الممكنات مستندة إلى الله تعالى، فالله تعالى هو الخالق المطلق، وهو الخالق للأفعال، وهو خالق أوصافها، فلا يمكن أن تكون الأفعال متسمة بحسن أو قبح متأصلين فيها، وليس للحسن والقبح جذور ذاتية مرتبطة بذات الشيئ.

فتميز الحسن من القبح غير بيّن إن لم يرد به الشرع، وهذا مصداق قوله تعالى في سورة الإسراء جزء من الآية 15 { وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً }، فإذا ثبت أنّ الحاكم بالحسن والقبح هو الشرع دون العقل، ثبت أن لا حكم من الأحكام الخمسة من الوجوب والندب والتحريم والكراهة والمباح للأفعال قبل الشرع.

فمذهب المعتزلة كما بينّا أنّهما يدركان عن طريق العقل، لأنّ الإنسان بعقله يستحسن الصدق والعدل، ويستقبيح الكذب والظلم، وهي إشارة فطرية من المعرفة البشرية، وهذه المعرفة مركوزة في الفطرة البشرية، ولا تحتاج إلى بعثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والردّ عليهم:

أنّ النص من القرآن والسنة يتطابق معهما الواقع والعقل، ومع التجربة فرديةً وإجتماعيةً، فالعقل هو الوريث الشرعي، وهو الوسيلة لفهم السلوك، فعند إستخدام الإنسان العقل يتحول أفعاله إلى سلوك واعٍ مقتنع، وهو الذي يقوم بتطبيق النص ويجعله إلى حضارة.

الفرع الثاني: حكم الأصلح على الله تعالى:

لا واجب على الله تعالى، ودلّ عليه قوله تعالى في سورة الأنبياء جزء من الآية 23 { لا يسئل عمّا يفعل وهم يسئلون } وهذا أساس عقيد الأشاعرة في هذه المسألة، وقوله تعالى في سورة الأنبياء جزء من الآية { ونبلونكم بالشرّ والخير فتنة وإلينا ترجعون }، وقوله تعالى في سورة الفرقان جزء من الآية 20 { وجعلنا بعضكم لبعض فتنة أتصبرون وكان ربّك بصيراً }، وقوله تعالى في سورة الزخرف الآية 33 { ولولا أن يكون الناس أمّة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة ومعارج عليها يظهرون }، ...إلخ من الآيات الدالة على ذلك.

1. بناءً على إستناد الممكنات إلى الله تعالى فلا واجب على الله عقلاً، وليس بواجب على الله تعالى رعاية الأصلح لعباده، بل له أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فيقال للمعتزلة:

الأصلح للكافر الفقير المعذب في الدنيا والآخرة أنْ لا يخلق مع أنّه مخلوق، فلم يراع في حقه ما كان أصلح له، فلا يكون الأصلح واجباً عليه تعالى.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2. معنى الواجب على الله تعالى يؤدي إلى التناقض مع حقيقة خالقية الله تعالى، لأنّه لو وجب عليه شيئ من الممكنات عقلاً، أو إستحال تركه لأدى ذلك إلى قلب الحقائق بكون الممكن واجباً أو مستحيلاً، وهو باطل.

وفي معنى إطلاق الواجب على الله تعالى قال الجويني:

(نقول لمن إعتقد وجوب شيئ على الله تعالى ما الذي عنيته بوجوبه؟، فإن قال: أردت توجه أمر عليه كان ذلك محالاً إجماعاً، لأنّه الآمر، ولا يتعلق به أمر غيره، وإن قال المعني بوجوبه أنّه يرتقب ضرراً لو ترك ما وجب عليه، فذلك محال أيضاً، فإنّ الربّ تعالى يتقدس عن الإنتفاع والتضرر).

3. الوجوب حكم، ولا حاكم على الله تعالى، فلو وجب عليه شيئ فإن لم يستوجب الذمّ بتركه لم يتحقق الوجوب، وإن إستوجب تركه الذمّ كان الباري ناقصاً لذاته مستكملاً بفعله، فإنّه حنئيذ تخلص بفعله من المذمة وهو محال على الله تعالى.

والمعتزلة قالوا: الله تعالى مكلف بفعل الأصلح، وأنّ الله تعالى لا يوصف بالقدرة على ترك الأصلح من الأفعال إلى ما ليس بأصلح، والنظام من المعتزلة زعم أنّه ليس يجوز من الله تعالى ترك ما يعلم أنّ فعله أصلح لخلقه من تركه.

والردّ عليهم بشكل سهل وموجز، أن نقول لهم:

وجود إبليس حيّاً إلى يوم القيامة أصلح للعباد أم موته؟، أو الأصلح للعباد وجود النبي صلى الله عليه وسلم بشخصيته المباركة روحه وجسده عليه الصلاة والسلام بين الأمة لئلا يحصل الخلاف بينهم، أو لرفع الخلاف إن وقع بينهم؟، والجواب يترك للمعتزلي، فهذا القول يهدم ما ذهب إليه المعتزلة من وجوب الأصلح على الله تعالى بشكل عام.

الخاتمة:

أهم ما توصلت إليه في هذا البحث من النتائج هي:

1. القضاء والقدر ركن من أركان الإيمان، فالشك في ثبوتهما شكٌ في قدرة الله تعالى، وإرادته، ومشيئته سبحانه.
2. صفة الخلق لله تعالى فقط، والعبد يثاب ويعاقب على ميله للطاعات والمعاصي، فليس له صفة الخلق مطلقاً.
3. إثبات إستناد الممكنات إلى الله تعالى كما قال به الأشاعرة قاعدة هامة في باب التوحيد.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4. إرتباط المسببات بالأسباب يعرفها كلّ عاقل، فمن إستعمل الطرق الصحيحة وصل إلى نتيجة حسنة وصحيحة بإذن الله تعالى.
5. مرتكب الجرائم له عقوبات في الدنيا والآخرة.

أسماء المصادر والمراجع:

* بعد القرآن الكريم:
1. الإبانة عن أصول الديانة للإمام الأشعري، تحقيق د. بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، الطبعة الخامسة، سنة النشر 2007م.
2. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور، الطبعة الثانية، سنة النشر 2001، كتاب الشعب.
3. الإصابة في تميز الصحابة للإمام الحافظ إبن حجر العسقلاني، سنة النشر 2004م، مطبعة مصطفى محمد بمصر.
4. أصول الدين للبزدوي، تحقيق د. هانز بيترلنس، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة ـ 1963م.
5. الأعلام قاموس التراجم لخيرالدين الزركلي، سنة النشر 2007م، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان.
6. الإنتصار لإبي الحسن عبدالرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي، مكتبة الثقافة الدينية، بدون ذكر سنة النشر.
7. التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة لأبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني، ضبطه وعلق عليه محمود محمد الخضيري، ومحمد عبدالهادي أبو ريدة، سنة النشر 1947م، دار الفكر العربي، القاهرة.
8. الدرر الكامنة في أعيان المأة الثامنة، لإبن الحجر العسقلاني، تحقيق عبدالمعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية.
9. الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لإبن فرحون المالكي، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، سنة النشر 1996م، دار التراث للطباعة والنشر.
10- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيئ من فقهها وفوائدها، للألباني، سنة النشر 1995م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع لصاحبها سعد عبدالرحمن الراشد ـ الرياض.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

11- سنن أبي داود، حققه، وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، الرسالة العالمية.
12- سنن الترمذي ـ الجامع الصحيح ـ، ضبطه وراجع أصوله وصححه عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
13- سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد الذهبي، أشرف على التحقيق وخرج أحاديثه شعيب أرنؤوط، الطبعة الأولى، سنة النشر 2008م، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
14- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لإبن العماد الحنبلي، الطبعة الأولى، سنة النشر 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
15- شرح أصول الخمسة للقاضي عبدالجبار الهمداني، تحقيق د. عبدالكريم عثمان، سنة النشر 1996م، مكتبة وهبة ـ القاهرة.
16- شرح التجريد للقوشجي، والتجريد للطوسي، دار الطباعة العامرة، بدون ذكر سنة النشر.
17- شرح المقاصد للتفتازاني، تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلامل لـ د. عبدالرحمن عميرة، سنة النشر 1989م، عالم الكتب.
18- شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني، دار الطباعة العامرة، بدون ذكر سنة النشر.
19- صحيح البخاري، دار إبن كثير ـ بيروت.
20- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي.
21- العبر في خبر من غبر للذهبي، حققها أبو هاجر محمد السعيد بن بيسوري زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
22- العقيدة النظامية للجويني، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية سنة 1979م.
23- فرق و طبقات المعتزلة للقاضي عبدالجبار الهمداني، تحقيق د.علي سامي النشار، وعصام الدين محمد علي، سنة النشر 1972م، دار المطبوعات الجامعية.
24- كتاب الإرشاد لإمام الحرمين، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة 1950م.
25- لسان العرب لإبن منظور، الطبعة الملونة، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التأريخ العربي، بيروت ـ لبنان.
26- اللمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع للإمام الأشعري، تحقيق حمودة غرابة، مطبعة مصر سنة 1954م.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

27- المختار من صحاح اللغة لمحمد محي الدين عبدالحميد، ومحمد عبداللطيف السبكي، الطبعة الأولى، مطبعة الإستقامة بالقاهرة.
28- مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار، لشمس الدين بن محمود عبدالرحمن الأصفهاني، دار الطباعة العامرة
29- نصب الراية في تخريج أحاديث الرواية لجمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي، الطبعة الأولى، دار الحديث سنة النشر 1995م.
30- نظم الفرائد وجمع الفوائد لعبدالرحيم بن علي الشهير بشيخ زاده، الطبعة الثانية، مطبعة التقدم - مصر.
31- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لإبن خلكان، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، سنة 1998م.

پوختە:

ناونیشانی توێژینەوەکە - پالدانی ممکنات بو لای خوای گەورە لەلای مەدرەسەی ئەشاعرە - واتای ئەوەیە کە هەرچی ممکنە لە ژیر دەسەلاتی خوای گەورەدایە، وەئەو هەلیدەسورینی،تویژینەوەکەم کردومە بە پیشەکیەك و دوو مەبحەس، وە هەردوو مەبحەسە بریتیە لە چوار متلەب و داواکراو، وە کوتا بوچونەکانم پاشان باس کردوە، وەباسی سەرچاوەکانم کردوە، و پوختەی توژینەکە بە عربی وکوردی وئنکلیزی نوسیوە.

لە مبحسی یەکەم: کە بریتیە لە پیشەکیەك و دوو متلەب، لە پیشەکیەکەدا باسی ئەوەم کردوە کە مەدرەسەی ئەشاعرە بەلگەی نەقلیان بەکار هیناو، ونەقلیان پیش عەقل خستوە، لەمەتلەبی یەکەم دا: باسی قزاو قەدەر وکردەوە بەندە کانم کردوە، وەلە مەتلەبی دووەم باسی رزق و ئەجەلم کردوە لە لای مەدەرەسە ئشاعرەکان.

وەلەمەبحەسی دوەمدا: باسی مەسئەکلامیەکانم کردوە کە پیوەندی هەیە بەمباسە، وە لەمەتلەبی یەکمدا باسی تەولیدم کردوە، وەرەدی معتەزلە لەلایەن ئشاعرەکان، وەلەمتلەبی دومدا: باسی حسن وقبح م کردوە وە ئە سلەح بو بەندە کان.

Abstract

A research title based on all the possibilities to God, starting with the poet, a book explaining the positions model, I spoke briefly about the doctrine of Al shayra in this subject, and made it in the introduction and two topics, the first topic: With regard to this subject doctrinal issues through two demands: And the second requirement: with regard to the living and the time, and with them when the poet The second topic: I devoted it to

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٤) – العدد (٤)، خريف 2019
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

this issue of verbal issues, through two demands: First demand: It showed the issue of obstetrics any effects of the acts, and respond to the Mu'tazilah, and the second requirement: I spoke about the good and ugliness, and the best of the slave with the response to the Mu'tazila, Then comes the conclusion, then the names of the sources, and the conclusion of the research in Arabic and English.